

والاستسار والتفصيل في كل
منها ما ذكره في النسخة
منها المذكر في كل ما
كان في النسخة والاشارة

مما يكره احراما وقصد التخليص من ظاهرها ثم ولا يخرج
اعليه ويكره الحلف على القليل وان كان صاوقا مثلنا
الاول روى ابن عطية في حلف الا يشرب من لبن غزاة
ولا كل من لحمها انه يكره عليه لسببها وليس اودها وحوا
لانهم فيها في رواية ضعف وقال الشيخ في النهاية ان
الحاجة لم يكن شئ والتفصيل في **الثاني** روى ابو بصير
ابن عبد الله عليه السلام في رجل اعجبته جارية فحلف
في حلف بالايان ان لا يمسها ابدا فورثه احاربه عليه حجاج
ان يطاءها فقال لا انما حلف على احرام ولعل الله رحمه
فورثه اياها بما علم من عنقه **كتاب النذر والعمود**
والنذر في امور اربعة الاول النذر ويعتبر فيه التكليف

او باسما خاصة وسليخ اطلاقه اليه كالحلف و
المبارس دون ما لا يتصرف اطلاق اليه كما لم يوجد ولا
يتعد لو قال الله او اقمه او احلف حتى يقول بالله ولو
قال لعمر الله كان يمينا ولا كذا ما لم يكن فعل واجب
او ترك محرر ولا يقع في سكر يرفع العقد ولا كذلك **الثاني**
الضعيف وهي ان يكون بتر القوله ان زرت ما لا اود لدا
فلله على كذا لو استنفاعا كقوله ان برى المريف فلله على كذا
او جزا القوله ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم افعل كذا
من الطاعات فلله على كذا او تبرعا لقوله لله على كذا لا
في العاقبة مع الشرط وفي النعاق والتبرع فقولان اشبههما الا
نعقا وتشرط النطق بلفظة الجلالة ملوقال على كذا لم يكن